

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الخميس
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر حرفي للجلسة الثانية والثلاثين

(نيبال)

السيد رانا

الرئيس :

المحتويات

- النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود نزع السلاح في جدول الأعمال والبيت فيها
- بيان من الرئيس

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.32
27 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٠ .

بنود جدول الاعمال ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود نزع السلاح في جدول الاعمال والبت فيها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم الاول بعد ظهر هذا

اليوم هو ممثل فرنسا الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.53 .

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد فرنسا أن

يعرض مشروع القرار A/C.1/45/L.53 الوارد في إطار البند الفرعي (هـ) "معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح" من البند ٦٠ الوارد في جدول الاعمال والمعنون "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة" . وقد شاركت في تقديم هذا المشروع الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اسبانيا ، اكوادور ، اندونيسيا ، ايطاليا ، البرازيل ، بولندا ، بوليفيا ، الجزائر ، رومانيا ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، الصين ، الفلبين ، الكامبيرون ، مصر ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، الهند ، هولندا ، يوغوسلافيا ، اليونان ، فرنسا .

والغرض الاساسي من مشروع القرار هو أن نشير مع الإعراب عن سعادتنا الى الذكرى السنوية العاشرة لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح . وقد أنشئ المعهد بموجب قرار الجمعية العامة ٨٣/٣٤ جيم ، المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ وبأشر أعماله في أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ أي قبل ١٠ سنوات على وجه التحديد ، ويرى مقدمو مشروع القرار L.53 أن الذكرى السنوية العاشرة للمعهد تتيح لهم الفرصة للتعبير عن رضاهم عن المعهد والاقرار بأنه نجح في تنفيذ المهمة الموكلة اليه .

ورغم أن المعهد مازال هيئة فتية ، إذ أنه لم يتجاوز العشر سنوات من عمره ، فإنه يحظى بتأييد واسع النطاق ، بل إن أنشطته المتنوعة لابد أن تشير اهتمام العاملين في مجال نزع السلاح . وأهمية بحوث المعهد المستقلة المكملة لبحوث ادارة شؤون نزع السلاح تتجلى بصورة دقيقة في تقريره عن أنشطته (A/45/392) .

وهذا الدعم الكبير الذي تجاوز العدد المتزايد من البلدان التي تقدم مساهمات طوعية للمعهد يتجلى بطبيعة الحال في مشروع القرار L.53 .

ولمشروع القرار هدف ثان يرتبط بالهدف الاول . ونحن نفتتح الفرصة التي يتيحها لنا العيد العاشر للمعهد ، لنطلب اليه أن يعد ، بمساعدة خبراء مستقلين ، بحثا عن الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح . فقد حان الوقت لنحصل على بيانات واضحة مدعمة بالقرائن والادلة لنسترشد بها في دراسة هذا الموضوع البالغ الاهمية المرتبط بالحالة الراهنة . ذلك ما تعنيه الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار .

وتكلف الجمعية العامة المعهد بإجراء بحوث عملا بنظامه الاساسي ، وبصورة خاصة الفقرة ٣ من المادة ٢ ، والفقرة ٣ من المادة ٧ . وهناك سوابق بذلك هي ، ضمن غيرها ، القرار ٨٤/٣٧ المتخذ في ١٩٨٢ بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، والقرار ١٨١/٣٨ المتخذ في ١٩٨٣ بشأن تنفيذ إعلان جعل افريقيا منطقة لا نووية . ومن ثم ، ليس هناك ما يعيق تكليف المعهد بإعداد هذه البحوث . بيد أنه ينبغي أن يفهم من ذلك أن مثل هذا الطلب يجب أن يظل طلبا استثنائيا .

نحن ندرك أن هناك من يساورهم الشك بشأن تكلفة البحوث لاعتبارات تتعلق بالميزانية . وتفيد آخر التقديرات أن المبلغ صغير بصورة عامة ولكنه يمثل مبلغا كبيرا للمعهد الذي تبلغ القيمة الاجمالية لميزانيته لعام ١٩٩١ الواردة في الصفحات ١٧ الى ٢٠ من تقريره (A/45/392) مبلغا قدره ١ ٦١٥ ٠٠٠ دولار للولايات المتحدة . ومن ثم ، فلا غنى عن المساعدة التي تقدمها الميزانية القادمة للأمم المتحدة لتمويل البحوث .

وتأمل ال ٢٦ بلدا التي شاركت في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.53 وتمثل التنوع الذي يتسم به المجتمع الدولي في اعتماد المشروع بتوافق الآراء .

السيد أميغيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يعرض وفدنا اليوم ووفدا سري لانكا وفرنسا مشروع القرار

A/C.1/45/L.53 بالذكرى السنوية العاشرة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

والمعهد بعد عشر سنوات من إنشائه ، يتمتع بسمعة طيبة وهيبة دولية متزايدة بوصفه مركزا رئيسيا لبحوث نزع السلاح والمسائل الامنية العالمية . ويرجع ذلك الى الاعمال الواسعة النطاق الجادة التي ما برح المعهد يطلع بها منذ فترة المواجهة عندما كان المعهد يسعى بالفعل الى نهج مقبولة عالميا لزاء المسائل الاساسية المتعلقة بالتنمية العالمية .

والدراسات التحليلية الرئيسية التي يجريها المعهد معروفة وتتعلق بمواضيع مثل أخطار النزاع النووي العرضي ، ومسائل تحقق مختلفة ، ومفاهيم الامن الوطني والكثير من مشاكل نزع السلاح الاخرى . وفي إطار أنشطة المعهد ، لا يسعنا إلا أن نشير الى برنامج الزمالات الخاص به الذي يمكن الباحثين من البلدان النامية من إجراء بحوث في مجال نزع السلاح .

ونرى أن مما له أهمية خاصة أن أعمال المعهد ، بحكم مبادئه التنظيمية وأساليبه التي تعتمد على اتصالاته الواسعة النطاق بمراكز البحث والخبراء في مختلف بقاع العالم ، تتيح خبرة قيمة في التوصل الى توافق في الآراء ، وتجميع الجهود الابداعية بشأن مسائل نزع السلاح والامن الدولي .

وفي البيئة الدولية التي تغيرت تغيرا كبيرا اليوم ، يتمتع المعهد بفرص أكبر لتنفيذ برنامجه . ولكن فترة ما بعد المواجهة تشير مشاكل جديدة أيضا ، من بينها ما يتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح . والمعهد ، بوصفه مركزا دوليا للبحوث قادرا على معالجة المسائل الجديدة الرئيسية على مستوى عال من الخبرة ، يمكن أن يدخل في عقده الثاني بإعداد دراسة عن هذا الموضوع على النحو المقترح في مشروع القرار . ونرى أن المجتمع الدولي سيفعل خيرا إذا أعرب عن دعمه للمعهد لما يبذله من جهود مفيدة وهامة .

وفي الختام نعرب عن امتناننا لكل مقدمي مشروع القرار الذين أسهموا في العمل بمشروع هذا القرار ، وعلى رأسهم وفدا سري لانكا وفرنسا ، لتعاونهما المثمر في صياغة النص .

السيد راسابوترام (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

أشار ممثلا فرنسا والاتحاد السوفياتي في عرضهما لمشروع القرار A/C.1/45/L.53 الى العيد العاشر لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح وقدمتا التهاني للمعهد على عمله . وتنضم سري لانكا الى مقدمي المشروع الآخرين في تقديم التهاني للمعهد في هذه المناسبة .

ومن المعروف بصفة عامة أن الاحتفال بعيد مؤسسة مناسبة سعيدة ، وخاصة أن المعهد كان له أثره وأوجد وعيا لدى البلدان والمؤسسات والافراد بإجرائه للبحوث المنتجة المستقلة الحسنة التوقيت . ونقدر في هذا الصدد تقديرا عظيما للعمل الذي قام به المعهد في السنوات العشر الماضية ، وخصوصا الدراسات المتعمقة للمشاكل التي تظهر في ميدان نزع السلاح . إن النهج الذي يتبعه إزاء المواضيع ذات الحساسية ، وكمية البحوث المستقلة التي أجراها حتى الآن ، والنوعية الجيدة لعمله ، والفرص التي يكتنصها دائما لإجراء بحوث في مجالات جديدة ، كل ذلك يزيده من الثقة التي تضعها جميع البلدان فيه . وللمعهد الآن سجل يبلغ من الجودة حدا يجعل المعهد يُعرف تماما بعمله .

ومشروع القرار المتعلق بالعيد العاشر للمعهد يعرب عن تقديرنا للعمل الذي أنجز حتى الآن ، ويدعو أيضا المعهد الى مواصلة عمله الرفيع المستوى في بحوث نزع السلاح . وهناك الكثير ما يجب القيام به في هذا الميدان ، ويسرنا أن نلاحظ أن المعهد ، في حدود موارده الضئيلة ، قد قام بالعمل فيما يتعلق ببعض المشاكل . ونعلم أن هناك المزيد من العمل الذي يجب القيام به .

وبمفتنا من مقدمي مشروع القرار ، نود أن نعمل على تحقيق أهداف المعهد ومقاصده الواردة في نظامه الاساسي ، التي تشمل :

"تزويد المجتمع الدولي ببيانات أكثر تنوعا وشمولا"

عن جميع قضايا نزع السلاح لبناء الأمن والسلم و

"لتيسير إحراز تقدم ... نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع

الشعوب" (القرار ١٤٨/٣٩ حاء ، المرفق ، المادة الثانية ، الفقرة ٢ (أ))

ووفقا للنظام الاساسي للمعهد ، عهت الجمعية العامة الى المعهد إجراء بعض الدراسات في ثلاث مناسبات سابقة على الأقل . ولاتزال هناك سوابق أخرى تتعلق بقضايا اقتصادية ، فقد أومت الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بأن يقوم المعهد بإجراء تحقيق فيما يتعلق بأشكال صندوق دولي لنزع السلاح من أجل التنمية .

ويطلب من المعهد في مشروع القرار ، وفقا للأهداف والمقاصد الواردة في نظامه الاساسي ، أن يعد تقريرا عن الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح . ولاشك في أنه ستكون لهذا التقرير قيمته في تحديد الجوانب الاقتصادية المعنية بعملية نزع السلاح . وفي وقت أصبحت فيه بعض جوانب نزع السلاح قريبة المنال ، فإن تقريرا بهذا الشكل من شأنه أن يسهم اسهاما قيما في معلوماتنا . فضلا عن ذلك ، يمكن للمعهد نفسه أن يحفز على ظهور مبادرات جديدة بهدف السماح ببذل الجهود المتواصلة للتحرك صوب مستوى للتسلح أكثر انخفاضا يتمشى مع الأمن الدولي بتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . ولهذا يؤيد وفد سري لانكا مشروع القرار هذا ويشارك في تقديمه .

السيد أراوخو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود

أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن وجهة نظر وفد بلدي في بعض مشاريع القرارات قيد النظر لدى اللجنة .

إنه مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واندونيسيا وبلغاريا وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وسورينام والسويد وفنزويلا والمكسيك والنمسا والهند ويوغوسلافيا ، تشترك البرازيل في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.49 الذي عرضته أمس السفارة ماي بریت ثيورين ممثلة السويد في بيان بليغ . ونحن نؤيد تمام التأييد الأفكار الواردة في مشروع القرار هذا ، وخصوصا ما يتعلق بضرورة رسم خطة للاستخدامات المحتملة لامكانيات المعرفة والتكنولوجيا والهيكل الأساسية والانتاج المخصصة حاليا للأنشطة العسكرية لكي توجه الى المساعي المتعلقة بالبيئة عن طريق دراسة يعدها الأمين العام وفقا لما طوّل به في مشروع القرار .

وتؤيد البرازيل منذ مدة طويلة قيام الأمم المتحدة بالنظر في العلاقات الوثيقة المتبادلة بين المسائل المتعلقة بنزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة . وقد أتاحت لنا الفرصة فعلا للإسهاب في ذلك الموضوع فسي كلمتنا في المناقشة العامة . والحاجة الى معالجة هذه القضية الهامة سلم بها مشروع إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح الذي اعتمد بتوافق الآراء في دورة هيئة نزع السلاح ، وستؤيده اللجنة عن طريق مشروع القرار A/C.1/45/L.2 الذي عرضته نيجيريا .

وستكون الدراسة التي يعدها الأمين العام خطوة أولى في معالجة بعض القضايا المعنية بدراسة العلاقات المتبادلة بين نزع السلاح والتنمية وحماية البيئة . ونحن على استعداد للمساهمة في هذه الدراسة والمشاركة بخبرتنا الوطنية في استخدام الموارد العسكرية في المساعي المبذولة لحماية البيئة . وعلى سبيل المثال ، تساهم القوات المسلحة في الجهود التي يبذلها المعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتجددة من أجل تنفيذ "عملية الامازون" . والهدف الاساسي لهذه العملية هو الاشراف على حماية بيئة منطقة الامازون برصد الانشطة المتعلقة بالصيد غير القانوني وإزالة الغابات وصيد الانواع المعرضة للخطر أو المحمية .

وبالنسبة لمعالجة قضية التكنولوجيات والمعرفة ، نرى أنه يجب أن تتوخى الدراسة الوسائل الفعالة للتوصل بسهولة الى التكنولوجيات التي لا تضر بالبيئة ونقلها الى البلدان النامية على وجه الخصوص وفقا للأهداف الواردة في الفقرة ١٥ (م) من الجزء الاول من قرار الجمعية العامة ٣٢٨/٤٤ . وهذا القرار الذي يحدد اطار مؤتمر الأمم المتحدة معني بالبيئة والتنمية يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند إعداد الدراسة بغية ضمان الاسهام الذي له وزنه في أعمال اللجنة التحضيرية كما تتوخاها الفقرة ٤ من مشروع القرار A/C.1/45/L.49 .

وبالاضافة الى وفود أخرى عديدة ، اشتركت البرازيل أيضا في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.42 ، الذي عرضه السفير كارل ماغنوس هيلتينيو ممل السويد ،

ويتعلق بالدراسة المعنية بدور الأمم المتحدة في مجال التحقق . وفريق الخبراء السني يرأسه السفير فريد بيلد ممثل كندا ، وهو فريق اشترك فيه الخبير البرازيلي السيد جورج لامازييري ، أعد تقريراً شاملاً عن هذه القضية يؤكد الدور الأساسي للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ويفتح آفاقاً جديدة للأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمة في مجال التحقق بالذات ، ولاسيما الاتفاقات متعددة الأطراف .

وتعترف البرازيل في تقديمها لمشروع القرار A/C.1/45/L.42 بأهمية الدراسة الحالية والتوصيات التي تقدم بها فريق الخبراء ، بالإضافة الى ضرورة الاستمرار في دراسة القضايا المتعلقة بالتحقق من اتفاقات نزع السلاح . والبرازيل على استعداد من جانبها للنظر بكل جدية في التوصيات الواردة في الدراسة والتعاون مع الأمين العام في تنفيذها .

لقد أعلن الرئيس كولور ما يلي عند افتتاح المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة :

"إن البرازيل تنبذ اليوم فكرة إجراء أية تجارب قد تنطوي على تفجيرات نووية حتى وإن كانت للأغراض السلمية وحدها . ونشق بأن ننظر دول أخرى في إمكانية المضي في نفس الطريق" . (A/45/PV.4 ، ص ١٣ - ١٥)

واشترأكنا في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.31 المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء" ، وهو اعتراف بالجهود الحميدة للوفود التي اقترحت أملاً مؤتمر التعديل ، يؤكد الأهمية التي تعلقها حكومة بلدي على إيقاف كل التفجيرات النووية في كل الأجواء وجميع الأزمنة . وستواصل البرازيل السعي في مؤتمر التعديل ومحافل أخرى ، من أجل التوصل الى حظر شامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن .

لقد استمعنا باهتمام بالغ الى بيان السفير أدولف ريتر فون فائنر ، ممثل ألمانيا وهو يتولى عرض مشروع القرار L.36 المعنون "تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد الأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة" . ونحن نتفق اتفاقا تاما مع ما ورد في بيانه على النحو التالي :

"في أي مجال يكون فيه نزع السلاح وتحديد الأسلحة موضع نقاش يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن بناء الثقة يمهّد الطريق لنزع السلاح ، ونزع السلاح بدوره يولد الثقة" . (A/C.1/45/PV.25 ، ص ٢٢)

لذا ، يرى وفدي أنه كان بالإمكان تعزيز نص مشروع القرار L.36 عن طريق الإشارة على نحو مناسب الى العلاقة بين نزع السلاح وتدابير بناء الثقة . وفي الوقت الذي يستعد فيه وفدي لتأييد اعتماد مشروع القرار بصيغته الحالية ، نعتقد أنه كان من الممكن أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية التي لم بها القرار ٧٨/٤٣ حاء : أن تدابير بناء الثقة ، وخاصة إذا ما طبقت تطبيقا شاملا ، يمكنها أن تسهم اسهاما كبيرا في تعزيز تدابير نزع السلاح ؛ وأن تدابير بناء الثقة يمكن أن تؤدي الى احراز تقدم في مجال نزع السلاح ، وإن كانت لا تغني عن تدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح ولا تشكل شرطا لها ؛ وأخيرا ، ان التدابير الفعالة لنزع السلاح والحد من الأسلحة التي تحد من القدرة العسكرية أو تخفضها بصورة مباشرة لها قيمة كبيرة بوجه خاص في مجال بناء الثقة .

اسمحوا لي بأن أختتم معقبا على مشروع القرار L.20 المعنون "نزع السلاح التقليدي" والمعرض من قبل الدانمرك والذي يؤكد التوصيات المقدمة من قبل هيئة نزع السلاح فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح التقليدي . كما يعلم الاعضاء جميعا ، كانت الوثيقة التي وافقت عليها هيئة نزع السلاح نتيجة لمفاوضات مطولة اكتنفتها الصعوبات . وهي تتضمن دراسة شاملة حول مختلف الجوانب المتعلقة بنزع السلاح التقليدي ويجب أن ينظر اليها في مجموعها .

ولذلك نعتقد بأن مشروع القرار ، عند الموافقة على نصه ، كان ينبغي ألا يكتفي بالإشارة الى بعض الجوانب المشار اليها في النص المتفق عليه من قبل الهيئة

ولكن كان ينبغي أن يحصل على المصادقة أو بدلا من ذلك استنساخ النص المتفق عليه برمته كمرفق لمشروع القرار لكي لا يوجد الانطباع الخاطئ بأن بعض التوصيات أقل شأنا من غيرها .

السيد ستانكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي اليوم أن يشاطر الممثلين الآخرين في اللجنة الاولى بعض الملاحظات بشأن بعض الجوانب الأساسية للمناقشة التي دارت أثناء الحلقة الدراسية المتعلقة بتدابير بناء الثقة في البيئة البحرية المنعقدة في فارنا ببلغاريا في أيلول/سبتمبر الماضي كما تصورها المشاركون البلغاريون . لقد شملت المناقشة مجموعة واسعة من المسائل ووجهات النظر . وما سأقوله لا يمكن أن يفي بما دار على نحو كامل ، وهدفه هو أن أبين نطاق هذه الحلقة ليس إلا .

لقد تم الاعتراف في الحلقة الدراسية بأن تدابير بناء الثقة في البحر ترمي أساسا الى زيادة امكانية حل الازمات . وينبغي لها أن تعزز بقدر الامكان العلاقات الامنية بين الدول وأن تزيد من حصانتها إزاء الزيادة المفاجئة للتوترات والاختطار المحيقة بالسلم .

ولوحظ أن عددا من أنشطة البحرية قد لا يفترض بأنها تشكل خطرا إن لم ترتبط بتوتر سياسي واضح في منطقة معينة . غير أن بعض العمليات البحرية التي تجري على نطاق واسع في وقت السلم قد تفسرها الدول الأصغر بأنها مصدر تهديد ودليل على امكانية تغير ظروف السلم بسرعة .

واتفق الجميع على أن التدابير المقترحة لبناء الثقة في البيئة البحرية يجب أن يكون لها هدف معين يمكن اثباته بشكل ايجابي . ومن الأمثلة المقدمة أن الثقة يمكن أن تعزز بدعم سوقي محدود أثناء المناورات الواسعة النطاق أو عدم وجود غطاء جوي قوي .

وذكر أيضا أن القدرة على التنبؤ الملتزمة عن طريق الإبلاغ المسبق يمكن أيضا أن تعزز الثقة ، على الأقل في إطار مجموعة التدابير المتعلقة بأوروبا . ويمكن

إعداد تدابير تعكس المفاهيم المشتركة في هذا الصدد على الصعيد الاقليمي . وأكد المشتركون من بعض البلدان الاصغر أنهم يعتبرون الانذار المبكر للمرور البريء تدبيرا مرغوبا فيه لبناء الثقة .

وقد ناقش المشاركون في الحلقة الدراسية فكرة قيام سفن البحرية بإخطار روتيني عن تحركاتها من قطاع الى آخر ، كما هو متبع في الطيران المدني . وفي الوقت ذاته ، تم الاعراب عن رأي معارض مؤداه أن طلب الاشعار المسبق يمكن أن يحول دون الاستخدام المتعمد للغموض في أنشطة البحرية ، الامر الذي يمكن أن يؤدي الى إنجاس مهام هامة .

وأعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن تبادل البيانات والمعلومات لا لزوم له لان قدرا كبيرا من هذه البيانات يتم الحصول عليه بوسائل تقنية وطنية مختلفة . إلا أنه طبقا لما ذكره عدد من المشاركين في الحلقة ، فإن جمع البيانات ومعالجتها من هذه المصادر يفوقان قدرة الدول الاصغر التي لا تمتلك الوسائل التقنية الوطنية الكافية . ويمكن أن يكون تنسيق نظام لتبادل المعلومات المتعلقة بأنشطة البحرية على مستويات مقبولة أمرا مجديا يتم تحقيقه بيسر .

وخلال المناقشة أشير الى أن مسألة مستويات القوات البحرية ، مثل عدد الوحدات ، تقل أهمية . ومما يؤثر على نحو ملموس على أمن الدول قدرات السفن من حيث التسليح والسوقيات . فازدياد قدرة الوحدات البحرية على دعم العمليات البرية بشكل مباشر يؤدي الى زيادة زعزعة الاستقرار في الحالة الراهنة القائمة على البحث عن تخفيضات غير متماثلة في القوات البرية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن . ومع ذلك ، فقد أشير الى أن القوات البحرية لا يمكنها في حد ذاتها أن تستولي على الاراضي وأن تدافع عنها .

وذكر أيضا أن التدابير الانفرادية المتبادلة ، مثل سحب بعض الاسلحة النووية التكتيكية من السفن ، يمكن أن تكون وسيلة أسرع وأكثر إبداعا لتعزيز الامن ، وخصوصا في الميادين التي يصعب فيها التحقق . وتمت الاشارة في الوقت ذاته الى أنه على

الرغم من أن العمليات الانفرادية لسحب قوات أكبر ممكنة في بعض المناطق مثل أوروبا فلا يمكن أن يكون هناك بديل للاتفاقات على تدابير معينة لبناء الثقة والامن . والسبب هو أن هذه التدابير يجب مناقشتها ، كما يجب فهم الحجج التي تقدمها الاطراف وقبولها والتسليم بالمصلحة المشتركة . وتساعد الاتفاقات أيضا على تعزيز الاستقرار عن طريق تفادي التغيرات السريعة والمباغطة .

وفي هذا الصدد ، تم الاتفاق على نطاق واسع على أن الحلقات الدراسية المنتظمة والتحليل الامنية ، التي تقل طموحا ورسمية عن المفاوضات ، والتي يشترك فيها كبار ضباط قيادة البحرية يمكن أن تمثل أداة هامة في تعزيز الثقة والامن .

وأشار عدد كبير من المشاركين الى أن التغيرات في أوروبا تطرأ بسرعة فائقة تدعو الى الاشارة الى بزوغ نظام جديد للامن . وذكر أنه في الوقت الذي قد تجد فيه بعض الدول البحرية الرئيسية من الصعب عليها قبول الرأي القائل بأن التخفيضات التي يتم تحقيقها عن طريق المفاوضات يمكن أن تعزز أمنها في البحر فمن المحتمل أن بعض المشاكل التي كانت حتى الآن هدفا لتدابير بناء الثقة لن تعود تعتبر على هذا النحو ، خاصة في ضوء الحالة الجديدة التي يشهدها التعاون في ميدان الامن . وتم الاعراب عن الامل في أن يصبح ضبط النفس تصرفا طبيعيا يقوم على أساس الوعي السليم لمصالح الجميع .

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة في البيئة البحرية على نطاق عالمي ، اتفق على أن بعض الأعمال المشتركة بين الدول لتجنب الكوارث والتهديدات الايكولوجية ولمكافحتها ، فضلا عن إجراء عمليات مشتركة ، أمر مسموح به ومقبول . وقد جرى التركيز على الدور الفريد للأمم المتحدة في هذا الشأن . وفيما يتصل بمسألة القوات البحرية للأمم المتحدة ، أعرب عن رأي مفاده أن هذه القوات لا يمكن أن تكون كبيرة ولا يمكن أن يكون لها مركز دائم وقيادة دائمة . وينبغي ، بدلا من ذلك ، أن تنشأ لأغراض محددة ، وأن تكون لها وظائف محدودة ، وينبغي أن تعمل بطريقة تماثل تلك التي تعمل بها قوات الأمم المتحدة البرية المعنية بصيانة السلم .

وبصفة بلغاريا البلد المضيف للحلقة الدراسية والمنظم لها ، فإنها تشعر بالارتياح إزاء المناقشة لأنها كانت عملية وبناءة وخالية من التحيز والدعاية . وهنا أود أن أذكر أن اجتماع الخبراء ، في إطار مشروع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن تدابير بناء الثقة في البحر ، سيعقد في بلغاريا في النصف الأول من العام القادم .

ونشاط في الرأي الواسع الانتشار بالفعل أن من الممكن ، في مجال بناء الثقة في البحر ، تحديد ميادين الاهتمام المشترك للدول من أجل العمل المشترك لتعزيز الثقة . وسنواصل المشاركة والمساهمة في الجهود المتعددة الأطراف في هذا المجال . ويرى الوفد البلغاري أن هناك اهتماما كافيا لدى المجتمع الدولي وأنه توجد بالفعل مواد كافية ، في شكل أفكار ومقترحات ، لجعل الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح تشترك مباشرة على نحو أكبر في مسألة تدابير بناء الثقة في البيئة البحرية .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلسة سابقة ، ستمضي اللجنة الى البت في مشاريع القرارات المتصلة ببنود نزع السلاح المدرجة في جدول الأعمال يوم الجمعة ، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر . وهكذا ستبدأ اللجنة عملية البت في مشاريع القرارات في المجموعة ١ و ٢ و ٣ ، مع الإبقاء على القدر اللازم من المرونة لمضيئنا في عملنا .

وأود أن أضيف أنني أعترض أن أتناول مختلف المجموعات الواحدة تلو الأخرى .
 وحينما ننتهي من البت في مجموعة سننتقل الى المجموعة التالية . ولهذا لن يتسنى لي
 دائما أن أعلمكم مسبقا بالمجموعات التي ستنظر اللجنة فيها . بيد أنني سأحاول قدر
 الامكان أن أخبر الاعضاء بالمجموعات التي سينظر فيها في الجلسة التالية .
 أعطي الكلمة الآن للسيد خيراضي ، أمين اللجنة .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أعلم اللجنة بأن البلدان التالية أصبحت من المشاركين في تقديم مشاريع القرارات
 التالية : A/C.1/45/L.2 ، كوستاريكا ، L.12 ، رومانيا ، L.15 ، L.23 ، L.33 ،
 السودان ، L.27 ، L.29 ، L.30 ، أفغانستان ، L.31 ، زمبابوي وغواتيمالا والسودان ،
 L.36 ، البرتغال ، L.37 ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، L.43 ، L.47 ،
 أفغانستان .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥